



## التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويوفر معلومات مستكملة عن المستجدات التي طرأت على عملية السلام منذ تقريره المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/180). كما يصف هذا التقرير عمليات النشر والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي تنتهي ولايتها الحالية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

### ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، والتعاون مع الطرفين

٢ - نظرا لأنه لم تقع حوادث كبيرة خلال الفترة المشمولة بهذا الاستعراض، يمكن أن توصف الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها بأنها مستقرة نسبيا من وجهة النظر العسكرية. غير أن الركود في العملية السلمية أثر بصورة واضحة على البيئة التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولا يمكن الاطمئنان للاستقرار النسبي الذي يوجد حاليا. وفي هذه الأثناء، واصلت البعثة، من خلال الدوريات الواسعة الانتشار وفي إطار القيود التي فرضها كلا الطرفين، عملها في مجال المحافظة على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة ومحاولة رصد مواقع إعادة انتشار القوات المسلحة للطرفين.

٣ - ومما يؤسف له، حدث تدهور في العلاقات بين السلطات الإريترية والبعثة في الأشهر القليلة الماضية. وعلى الرغم من المساعي التي بذلها ممثلي الخاص، لغوايلا جوزيف لغوايلا، وبدلتها الأمانة العامة، والنداءات التي وجهها، أدى عدد من التدابير التي اتخذتها حكومة إريتريا إلى خلق صعوبات أمام البعثة لتنفيذ بعض جوانب عملياتها بطريقة فعالة. وقد تجلّى التدهور في عدد من المجالات، منها استمرار القيود المفروضة على حرية البعثة في التنقل، لا سيما في المناطق المتاخمة الواقعة شمالي المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وقيام السلطات الإريترية



بإغلاق طريق مرور البعثة الرئيسي المؤدي من أسمرة إلى بارتو، الذي يشكل الطريق الرئيسي لإمدادات البعثة إلى جنودها في القطاع الغربي؛ واستمرار احتجاز السلطات لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً؛ وما تم مؤخراً من توجيه فيض من البيانات العامة التي أدلى بها بعض كبار الموظفين الإريتريين وهاجموا فيها عملية حفظ السلام وموظفيها.

٤ - وقد اتخذت عدة خطوات لمعالجة هذه الحالة المؤسفة. ففي أوائل أيار/مايو، بعث ممثلي الخاص برسالة إلى الرئيس إيساياس أفوريكي، يطلب منه التدخل الشخصي لتغيير هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق. وأصدر مجلس الأمن، من جانبه، بياناً صحفياً أعرب فيه عن القلق بشأن تدهور تعاون إريتريا مع البعثة، وطلب أن تزيل إريتريا فوراً كافة القيود والعقبات التي تعرقل عمل البعثة. وفي الوقت ذاته، استعرض المجلس بخيبة أمل رفض إثيوبيا المتواصل للأجزاء الهامة من قرار لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. كما كتبت إلى الرئيس إيساياس، أعرب عن قلقي بشأن الحالة الراهنة، وعن الأمل بأن تعمل حكومة إريتريا مع البعثة بطريقة بناءة لحل أي خلافات قد توجد. كذلك أكدت للرئيس أن البعثة أجرت تحقيقاً في كل ادعاء من الادعاءات الموجهة ضد موظفيها، واتخذت الإجراءات المناسبة، وتقاسمت مع الحكومة نتائج التحقيق فيها، حسب الاقتضاء. لذلك أشعر بالتشجيع للتأكيدات التي قدمها وزير الخارجية عبد الله إلى فريق من الأمم المتحدة زار إريتريا مؤخراً بأن إريتريا مستعدة لمعالجة أي مشاكل أو قضايا تنشأ وحلها بطريقة ودية.

٥ - وعلى الجانب الإثيوبي، استمر التعاون على مستوى عملي. واستمر التزايد في أنشطة التدريب التي أجرتها القوات المسلحة الإثيوبية التي لوحظت في فترة التقرير الماضي، وبلغت هذه الأنشطة أوجهاً في تمارين تدريبية جماعية، كان من بينها إطلاق أسلحة من عيار ثقيل بالقرب من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. غير أن القوات المسلحة الإثيوبية وافقت، بعد أن جرت مناقشات على مستوى القطاع في لجنة التنسيق العسكرية، على نقل كافة تدريبات الإطلاق الحي إلى مسافة تبعد خمسة كيلومترات على الأقل عن المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي أوائل أيار/مايو، خفضت القوات المسلحة الإثيوبية إلى حد كبير من كثافة أنشطتها التدريبية.

٦ - ولسوء الحظ، تزايدت المزاعم والتقارير بشأن وقوع انتهاكات في المنطقة الأمنية المؤقتة خلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، أبلغت إريتريا عن ثلاثة من هذه الانتهاكات أدت فيما ادعى إلى وقوع حالات تبادل لإطلاق النار بين الميليشيا الإريترية وإثيوبيين دخلوا المنطقة. وفي حادثتين منفصلتين، قبضت الميليشيا الإريترية التي تعمل في المنطقة على جندي من القوات المسلحة

الإثيوبية ومدني من فئة كونا ما الإثنية وصفوه بأنه قاطع طريق. وأعطيت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حق الوصول إلى كلا هذين الشخصين في أثناء التحقيقات في هاتين الحادثتين. ومعظم مزاعم "انتهاكات" المنطقة انطوت على سرقة الماشية - وهي نشاط تزايد في الأشهر القليلة الماضية، خصوصا في القطاع الغربي. وفي هذه الأثناء، استمرت على نحو ثابت عمليات التوغل التي يقوم بها رعاة إثيوبيون ومعهم ماشيتهم في القطاع الأوسط من المنطقة، والتي ورد ذكرها في التقارير السابقة.

٧ - وقد واصلت البعثة التحقيق فيما أبلغ عنه أو لوحظ من حوادث لجوء الأفراد العسكريين والمدنيين من الطرفين عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، واشتركت في عدة مناسبات في إعادة توطين الأفراد، ومعظمهم من الأطفال، الذين عبروا الحدود دون قصد. ولسوء الحظ، انطوت إحدى الحوادث على عبور غير مشروع لعضو وطني سابق في البعثة متخف في طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة. وفي الآونة الأخيرة، في ١١ حزيران/يونيه، عبر موظف وطني آخر الحدود الجنوبية للمنطقة عندما كان في مهمة تقنية في المنطقة. والبعثة يساورها القلق بقدر ما يساور الطرفين بشأن هذه الحوادث، التي تم التحقيق فيها بحزم نتيجة لذلك. وفضلا عن ذلك، واصلت البعثة تحسين تدابير المراقبة الداخلية لديها في محاولة لتجنب وقوع مثل هذه الحوادث من جديد.

٨ - وفي ٢٥ أيار/مايو، حدث انفجار ضخم في بارتسو، في القطاع الغربي، فقتل عدد غير مؤكد من الناس وجرح عشرات آخرون. وفي حين أن هذه الحادثة المخزنة لا يبدو أنها متصلة بالبعثة أو بعملياتها، فإنها مع ذلك أبرزت مسألة السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان، بما في ذلك في إريتريا. وفي هذا الصدد، ما زالت الأمانة العامة تنتظر ردا على رسالة بعثت بها في ٢٩ آذار/مارس إلى وزير خارجية إريتريا فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية. وفي الوقت ذاته، أرحب بالوعد الذي قطعه إريتريا مؤخرا بإنشاء آلية على مستوى عملي تقوم البعثة والسلطات الإريتريّة من خلالها بتناول الشواغل الأمنية لدى البعثة.

### حرية التنقل

٩ - في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، أغلقت السلطات الإريتريّة طريق أسمرة - كيرن - بارتسو أمام أي مرور للبعثة استجابة لما ادعته الحكومة من حدوث نشاط غير مشروع من جانب فرقة الحرس الفنلندي التابعة للبعثة، التي كانت ترافق قوافل البعثة على ذلك الطريق. ونتيجة لهذا الإجراء، أصبحت كافة التنقلات إلى القطاع الغربي تتبع الآن طريقا أكثر تعرجا، هو لمسافة طويلة منه غير معبّد وبالتالي سيكون استعماله عسيرا خلال

موسم الأمطار المقبل. وهذا القيد، الذي يطيل أمد الرحلة إلى حد كبير، يفرض صعوبات سوقية شديدة، ويحد من إجراء الأنشطة المطلوبة، ويزيد من عبء التكاليف غير الضرورية على المنظمة. وقد بيّنت السلطات الإريترية أن طريق أسمرة - كيرن - بارتنو لن يعاد فتحه حتى يجري تحقيق كامل في ما ادعى من أنشطة غير مشروعة للبعثة. أما التحقيق، الذي بدأ في ٥ آذار/مارس، فلم ينته بعد.

١٠ - وبينما ظلت البعثة تلاقى قيودا على تنقلها في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة داخل إريتريا، فإن قدرتها على رصد مواقع إعادة انتشار قوات الدفاع الإريترية ظلت مقيدة. ومما يؤسف له أن حكومة إريتريا ظلت أيضا تصرُّ على تلقي إخطار مسبق بخصوص الشركاء من غير الأعضاء في البعثة، بما في ذلك سفارات الشهود ومجموعة أصدقاء البعثة، والبلدان المساهمة بقوات، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، الذين يسافرون على ناقلات البعثة على كل من الرحلات الجوية المحلية والعبارة للحدود. وفضلا عن ذلك، لم يطرأ تحسُّن فيما يتعلق بالإجراءات المفروضة على موظفي البعثة الذين يدخلون إلى إثيوبيا وإريتريا ويخرجون منها في مطاري أديس أبابا وأسمرة.

١١ - ومن دواعي أسفي أن أبلغ أنه لم يطرأ تقدم بعد فيما يتصل بالرحلات الجوية المباشرة بين أسمرة وأديس أبابا. وبذلك ظلت البعثة ضحية لإخفاق الطرفين في التوصل إلى حل لهذه المسألة، نظرا لأن رحلات الالتفاف بالنسبة لطائرات البعثة التي تطير بين العاصمتين تشكل تعقيدا خطيرا بالنسبة لممثلي الخاص وموظفيه العاملين في خدمة السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وفضلا عن ذلك، ترتبت على الرحلات الجوية غير المباشرة تكاليف إضافية، بلغت الآن ما مجموعه ٣,٥٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة منذ بدء البعثة. وألحت إثيوبيا في وقت ما أنها قد تكون مستعدة للسماح برحلات جوية مباشرة تماما، وهي ما تصرُّ عليه إريتريا. غير أنه لم يتخذ إجراء لهذه الغاية بعد، وألحت السلطات العسكرية الإثيوبية مؤخرا أن مثل هذه الخطوة هي قرار سياسي من حيث الأساس. وآمل في أن تتخذ السلطات ذات الصلة، في كل من العاصمتين، الخطوات اللازمة، التي طال انتظارها، لحسم هذه المسألة بوصف ذلك عربونا للنية الحسنة تجاه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع اللذين استثمرا الكثير في عملية السلام هذه.

#### لجنة التنسيق العسكرية

١٢ - عُقد الاجتماعان الثالث والعشرون والرابع والعشرون للجنة التنسيق العسكرية في نيروبي في ١٥ آذار/مارس و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ على التوالي، برئاسة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونوقشت في هذين الاجتماعين الحالة العسكرية السائدة في منطقة البعثة،

وجرى التركيز بصورة أساسية على الجوانب الأمنية التي تؤثر في عمليات البعثة. كما استعرض الوفدان أعمال لجان التنسيق العسكرية القطاعية المستجدة، التي تبين أنها ذات فائدة كبيرة في حل المشاكل ذات الطابع المحلي في مناطق الحدود، بما في ذلك مسألة تمارين الذخيرة الحية التي تجريها القوات المسلحة الإثيوبية قرب المنطقة الأمنية المؤقتة، المذكورة في الفقرة ٥ من هذا التقرير. وعقد كل من القطاعين الغربي والأوسط اجتماعاتهما الأولى في إطار لجنة التنسيق العسكرية في أوائل آذار/مارس، على النحو المخطط له، وعُقدت اجتماعاتهما الثانية في ٢١ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو، على التوالي. وعقد الاجتماع الأول للقطاع الشرقي على المستوى القطاعي في ٩ حزيران/يونيه، وتم الاتفاق على مواعيد جديدة لاجتماعات لجنة التنسيق العسكرية على المستوى القطاعي في القطاعات الثلاثة كلها. وفي هذه الأثناء، من المزمع عقد الاجتماع التالي للجنة التنسيق العسكرية في نيروبي في ٥ تموز/يوليه.

#### مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

١٣ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة ٣ ٩٥١ فرداً، منهم ٣ ٦٢٦ جندياً، و ١٠٧ ضباط أركان بالمقر، و ٢١٨ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق الثاني). وكجزء من الاستعراض الجاري للكفاءة والجهود التي تبذلها البعثة لتبسيط عملياتها، لن يستعاض عن فرقة إزالة الألغام السلوفاكية بقدرة عسكرية لأنها تنهي دورة عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبدلاً من ذلك، ستوظف جهة تجارية أكثر تواضعاً لتحقيق وفورات إجمالية كبيرة من حيث الأفراد والتكلفة للتقليل إلى أدنى حد من أثر ذلك على القدرة الإجمالية للبعثة في مجال إزالة الألغام.

١٤ - وبناء على طلب حكومة إريتريا، استكمل في أوائل آذار/مارس نقل معسكر البعثة الجديد في القطاع الغربي، وأصبح الآن تشغيلياً، باستثناء ورشة النقل، التي ينتظر أن يستكمل نقلها في نهاية حزيران/يونيه. وكذلك جرى بالنسبة لمعسكر الفرقة البنغلاديشية لإزالة الألغام، التي نُقلت مؤخراً إلى شيلالو في القطاع الغربي.

١٥ - إن عمل البعثة ما زال يتأثر بحالات الاحتجاز التي تقوم بها السلطات الإريترية لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً، بحجة أن عليهم التزامات الخدمة الوطنية. ومنذ بداية عام ٢٠٠٤، أخذت السلطات الإريترية ١٠٠ موظف محلي تقريباً في أوقات مختلفة، وحتى ٢٥ أيار/مايو ما زال ثلاثة موظفين محليين قيد الاحتجاز، بالإضافة إلى اثنين اعتقلا في عام ٢٠٠٣. وأمر عدد كبير آخر منهم من قبل السلطات الأمنية المحلية بعدم الرجوع إلى العمل في البعثة، وقد أُبلغ أن أحد الموظفين المحليين أعيد اعتقاله بعد أن كان قد أُطلق سراحه.

ونظرا لأن عدة وكالات للأمم المتحدة، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، قد تأثرت من جراء سياسة إريتريا إزاء تعيين الموظفين المحليين واستخدامهم، بعث نائب المستشار القانوني للأمم المتحدة برسالة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة إلى الممثل الدائم لإريتريا في ٣ حزيران/يونيه بشأن هذه المسألة. وطلبت الرسالة إيضاح حالة الموظفين المعيّنين محليا، وبينت أنهم معفون من التزامات الخدمة العسكرية طيلة عملهم مع الأمم المتحدة. وإني أناشد حكومة إريتريا أن تعيد النظر في موقفها بشأن هذه المسألة الهامة، وأن توقع اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير.

### ثالثا - لجنة الحدود

١٦ - إن جوهر الركود في العملية السلمية ما زال الافتقار إلى التقدم في ترسيم الحدود. ونتيجة لذلك، قلّصت لجنة الحدود من أنشطة مكاتبها الميدانية إلى الحد الأدنى بما يتفق مع قدرتها على استئناف العمل على أرض الواقع متى سمح لها الطرفان بذلك. ويرد في المرفق الأول للتقرير الحالي تقرير للجنة أعده رئيسها.

١٧ - وتبلغ حاليا التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها والأموال التي تم التعهد بتقديمها إليه زهاء ١٠,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ولم ترد تبرعات أو تعهدات جديدة بالتبرع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونظرا إلى التأخر الحاصل في ترسيم الحدود، يتوقع حاليا أن تكون هناك حاجة إلى مبلغ ٦,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة عند استئناف العملية لاستكمال ترسيم الحدود برمتها.

### رابعا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٨ - لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تؤثر سلبا على السكان الذين يعيشون ويعملون في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. فمنذ آذار/مارس ٢٠٠٤ وحتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٤، وقعت ست حوادث ناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، اثنتان منها في القطاع الغربي واثنتان في القطاع الأوسط، واثنتان في القطاع الشرقي، وأدت إلى مقتل شخص واحد وإصابة سبعة أشخاص آخرين. ودلت تحقيقات البعثة الأولية على أن إحدى الحادثتين في القطاع الغربي كانت نتيجة لغم زرع حديثا - وهذه أول حادثة من هذا النوع منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، أصدرت البعثة تقييما منقحا لخطر الألغام والذخائر غير المنفجرة توصي فيه باتخاذ احتياطات محددة إضافية في أثناء السفر في القطاع الغربي. وفي نفس الوقت، واصلت الجهات المكلفة بإزالة الألغام التابعة للبعثة عملها على

امتداد منطقة البعثة، فدمرت ١٦٦ لغما و ٢ ٢٨٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وطهرت ما يزيد على ١٦٠ ٥٤٣ مترا مربعا من الأراضي و ٦١٤ كيلومترا من الطرق.

١٩ - وفي آذار/مارس، ربح مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة جائزة من الأمم المتحدة اعترافا بإنتاجية فريقه ومبادراته وإسهاماته المتميزة في عام ٢٠٠٢ لتحسين كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها.

## خامسا - التطورات الإنسانية

٢٠ - لا يزال الوضع الإنساني يطرح مشاكل كبرى في كل من إثيوبيا وإريتريا. ولذلك، قام مبعوثي الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، مارتي أهتيساري، مرة أخرى بزيارة البلدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعقد، خلال هذه الزيارة، اجتماعات مع حكومتي البلدين، والجهات المانحة، وفريقي الأمم المتحدة القطريين، وكذلك مع ممثلي الخاص.

٢١ - ففي إثيوبيا، أكدت الوكالات الإنسانية أنه، ينبغي، لتلافي حدوث أزمة في البلد، إيلاء المساعدة غير الغذائية نفس القدر من الأهمية التي تولى للمعونة الغذائية، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات المياه والمرافق الصحية والزراعة. وأعرب الشركاء التنفيذيون عن قلقهم من كون التبرعات المؤكدة لا تلي حتى الآن إلا ٢٠ في المائة من الاحتياجات من المعونات غير الغذائية، مقابل ٥٧ في المائة من المعونات الغذائية. ومن ناحية إيجابية، لوحظ تزايد الثقة لدى الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بقدرة لجنة منع الكوارث والتأهب لها التابعة للحكومة الإثيوبية. ولذلك، ستتولى هذه اللجنة تنسيق المساعدة الغذائية التي ستقدم للمستفيدين البالغ عددهم سبعة ملايين شخص والمحدد في النداء الموجه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وستستخدم الآليات القائمة لإيصالها.

٢٢ - وأفاد استعراض منتصف السنة لعملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٤ بقلق بعدم التوصل حتى الآن إلا إلى نسبة ٢٥,٧ في المائة من المساعدة المطلوبة لإريتريا. بينما استمر الجفاف وتدنّت قدرة البلد على المواجهة، وبت أكثر من نصف سكانه مهددين مباشرة بالجوع والفقر المدقع. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى المعونة الغذائية وإلى تدابير تحسين مستوى الأمن الغذائي. وتخطى معدل سوء التغذية في بعض المناطق معدل سوء التغذية الحاد والعام الذي حددته منظمة الصحة العالمية بـ ١٥ في المائة. ولا يزال الأطفال يعانون من مستويات عالية من سوء التغذية المزمن في حين بلغ معدل سوء التغذية لدى الأمهات ٤٠ في المائة في بعض الأماكن، مما تنتج عنه آثار خطيرة على وفيات الأمهات.

٢٣ - ويعني النقص الشديد في البذور اللازمة لإنتاج المنتجات الرئيسية ذات الدورة الطويلة فقدان فرص الإنتاج في الموسم الزراعي. ولا يزال سكان الأرياف في العديد من المناطق يعانون إلى حد كبير من انعدام الأمن الغذائي ويعتمدون على المعونات الغذائية. ولا يزال القلق يساور البعثة إزاء الوضع الإنساني في المستوطنات الموجودة في البيئة الصعبة للغاية في القطاع الشرقي بالمنطقة الجنوبية للبحر الأحمر، لا سيما وضع الأطفال الذين يعيشون في فقر شديد ويعانون من طائفة واسعة من الأمراض التي يمكن اتقاؤها. ويعتبر الحصول على المياه النقية، والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية وفرص التعليم، والحصول على المساعدة الغذائية أكثر الاحتياجات إلحاحاً في هذه المستوطنات. وبات بعض سكانها معرضين لمشاكل إنسانية خطيرة لاستمرار العجز عن استئناف الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الحدود. وفي ضوء الاحتياجات الملحوسة في البلدين معاً، أحث المجتمع الدولي على التسرع بسخاء لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية.

### المشاريع ذات الأثر السريع

٢٤ - واصلت البعثة تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحاورة لها في إثيوبيا وإريتريا. وقد أُنجز الآن ٨٩ مشروعاً ويوجد ٤٩ مشروعاً إضافياً في مراحل تنفيذ مختلفة. وجرى استعراض عدد من المشاريع الإضافية المقترحة لكن الأموال المتاحة في الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا قد أوشكت على النفاد. وبناء عليه، فإنني أحث المانحين على مواصلة دعم هذا البرنامج الهام بتقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستئماني.

### الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٥ - واصلت البعثة بناء القدرات في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه في أوساط أفراد حفظ السلام التابعين لها وفريقي الأمم المتحدة القطريين وفي البلدين المضيفين عن طريق تنظيم دورات لتدريب المدربين على قيادة برامج مكافحة الفيروس بواسطة الأقران، وتلت هذه الدورات دورات تدريبية متسلسلة تتماشى مع خطط العمل في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة معلومات إلى موظفي البنك الدولي ونظمت دورات تدريبية لأفراد حفظ السلام القادمين حديثاً.

## سادسا - حقوق الإنسان

٢٦ - واصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة الأمنية المؤقتة وبجنت جميع التقارير، بما في ذلك تقارير الحوادث التي تقع على الحدود بين البلدين، ولا سيما تلك التي يشار فيها إلى أفراد مفقودين. وكان هناك قلق من عدم تعاون بعض الجهات التي تتحاور معها للجنة على الصعيد المحلي، كما هو الحال في القطاع الشرقي، مما حال دون تنفيذ ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان تنفيذا كاملا.

٢٧ - وفي ١٩ آذار/مارس، وبعد إرسال طلبات خطية وشفوية، سُمح للبعثة بالقيام بزيارة هامة، هي الأولى من نوعها، إلى مخيم واعالا نيهيي للاجئين وملتمسي اللجوء الإريتريين الواقع بالقرب من شيرارو بإثيوبيا. وقد سُرع في ١٥ أيار/مايو في نقل مخيم اللاجئين إلى موقع جديد يبعد ٥٠ كيلو مترا عن حدود المنطقة الأمنية المؤقتة، في مبادرة من شأنها أن تحسّن الحالة الأمنية والإنسانية للمقيمين بالمخيم.

٢٨ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، أعادت إثيوبيا ٨١ شخصا من أصل إريتري، وفي ٥ حزيران/يونيه، أعادت إريتريا ١٧٦ شخصا من أصل إثيوبي، وأعادت إثيوبيا ثلاثة أطفال إلى إريتريا. وتمت هذه العمليات تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية بمساعدة البعثة. وكشفت معلومات جمعتها البعثة أثناء مقابلات أجرتها بعد عمليات الإعادة أن أحوال الأشخاص الذين يعيشون في الجانب الآخر من الحدود قد ساءت. فالإثيوبيون الموجودون في إريتريا أفادوا بحدوث زيادة في المضايقات وأعمال الترويع في الشهور الأخيرة وأفاد معظم الأشخاص ذوي الأصل الإريتري بوجود تمييز في سوق العمل وصعوبة الظروف الاقتصادية في إثيوبيا. ويبدو، في الوقت ذاته، أن الإريتريين الذين يعيشون في إثيوبيا يستفيدون من التوجيهات التي أصدرتها الحكومة الإثيوبية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لتسوية مركزهم في إثيوبيا.

٢٩ - وواصلت البعثة، بالإضافة إلى دورات التدريب في مجال حقوق الإنسان التي تنظمها لأفراد حفظ السلام التابعين لها، تنظيم حلقات عمل للتوعية بحقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون، وهيئات القضاء، ومنظمات المجتمع المدني في إثيوبيا. وقدم عدد كبير من الطلبات التي تدعو إلى تعميق التدريب في مجال حقوق الإنسان، وبوسع البعثة تلبيةها لو أُتيح لها التمويل اللازم.

## سابعاً - الإعلام

٣٠ - واصلت البعثة أنشطتها الإعلامية في بيئة إعلامية تزداد صعوبة، لا سيما في إريتريا. فمنذ صدور تقرير الأخير، هوجمت الهيئات الدولية، كما هوجمت البعثة في الأسابيع الأخيرة، بصورة متكررة وعلنية، بتهمة الفشل في ممارسة الضغط على إثيوبيا لحملها على تنفيذ قرار لجنة الحدود. ورغم محدودية قدرة البعثة على إيصال رسائل إلى عامة الناس تتصدى فيها لتلك الهجمات، والحالة العامة التي يجتازها عملية السلام وأنشطة البعثة، فقد استخدمت البعثة إحاطاتها الصحفية الأسبوعية، وبياناتها الصحفية، وبرامجها الإذاعية وأنشطتها في مجال التوعية لإطلاع شعبي البلدين على سير عملية الأمم المتحدة ودحض المزاعم التي لا أساس لها.

## ثامناً - الجوانب المالية

٣١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٨/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغاً إجماليه ١٨٨,٤ مليون دولار، وهو ما يعادل ١٥,٧ مليون دولار في الشهر لكي تواصل البعثة عملها في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويخضع توزيع هذه المبالغ إلى قرار مجلس الأمن الذي يقضي بتمديد ولاية البعثة. وقد بلغ حجم الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٩,٤ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وبلغ حجم الأنصبة المقررة المستحقة لعمليات حفظ السلام بكاملها ١,٢ بليون دولار في ذلك التاريخ.

## تاسعاً - ملاحظات

٣٢ - رغم الصعوبات التي تواجه في تنفيذ قرار لجنة الحدود وانعدام الحوار الضروري للغاية بين إثيوبيا وإريتريا، لا يزال الطرفان يتمسكان بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية، ويحترمان سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. بيد أن الجمود طويل الأمد في عملية السلام يعتبر في حد ذاته مصدراً من مصادر انعدام الاستقرار، وأخشى أن يؤدي حادث صغير نسبياً، حتى وإن كان نتيجة خطأ في التقدير، إلى وضع خطير جداً لا يتمناه أحد وسيكون مأساوياً لجميع الأطراف المعنية. فقد شهدت الشهور الأخيرة تصعيد لهجة الخطاب من الجانبين وتشير بعض التقارير إلى أن الحكومتين تواصلان تقوية وتعزيز قواتهما المسلحة. ومن هذا المنطلق، أناشد الطرفين مواصلة العمل مع البعثة من أجل منع وقوع حوادث في منطقة الحدود والعمل على حل أي خلافات أو تباين أي شكوك باللجوء إلى الوسائل السلمية. ومن نافلة القول أن ممثلي الخاص والبعثة جاهزان في أي وقت لتقديم

المساعدة للطرفين في هذا المجال. ولئن كانت البعثة تواصل العمل باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الاستقرار، فإن حرية تنقلها وإمكانية وصولها دون قيود إلى المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها والتعاون الكامل من جانب الدولتين لا تزال تعتبر عناصر أساسية لكفالة فعالية عملية الأمم المتحدة على الأرض.

٣٣ - وفي هذا السياق، من المؤسف ملاحظة تدهور العلاقة بين البعثة والسلطات الإريتيرية في الآونة الأخيرة. فمن غير المقبول وضع أي قيود أو عوائق تعوق عمل البعثة القائمة على قبول الطرفين والمنشأة بدعوة منهما. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء البيانات العامة التي تهجم عملية السلام وموظفيها. فالمزاعم التي شاعت مؤخرا في أسمرة، بالنظر إلى نبرتها ومداهها، لا تضر بعلاقات العمل القائمة بين البعثة والسلطات الإريتيرية فحسب بل قد تؤثر أيضا في فعالية البعثة وقد تعرض للخطر أمن موظفيها. إن هذا الموقف يغفل الإنجازات الإيجابية غير القابلة للجدل التي قامت بها البعثة منذ إنشائها قبل أربع سنوات تقريبا. وأرحب بإشارة السلطات الإريتيرية في الآونة الأخيرة إلى أنها ستشرك البعثة إشراكا بناء في تسوية أية خلافات قد تظهر بين البلدين. فالأمم المتحدة مستعدة كامل الاستعداد لمثل هذه المشاركة البناءة وتنظر إليها بعين التقدير بسبب التدهور الأخير في العلاقات الذي أدى إلى صرف الانتباه عن هدف الإسراع بترسيم الحدود.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، يعتبر استمرار إثيوبيا في إبداء معارضتها لعملية ترسيم الحدود وفقا للقرار النهائي والملزَم الصادر عن لجنة الحدود أمرا يبعث على القلق الشديد. ففي مذكرة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل موجهة إلى عدة جهات معنية منها الأمم المتحدة، أكدت وزارة الخارجية الإثيوبية من جديد موقفها الذي ترى فيه أن الخط الفاصل الحالي من شأنه أن يخل بحياة المجتمعات المحلية على الحدود ويؤدي إلى صراعات مقبلة، واعتبرت عملية ترسيم الحدود عملية معيبة. ومما يستحق تذكير الطرفين به، وبوجه خاص إثيوبيا، أن حكومتي البلدين نفسيهما هما اللتان كلفتا لجنة الحدود بعملية ترسيم الحدود بكاملها ووضعنا ولايتها واختارتنا أعضائها. وعلى ذلك سيكون من الضروري أن تكرر إثيوبيا قبولها القاطع لقرار لجنة الحدود، وأن تعين موظفي اتصال ميدانيين، وأن تدفع ما عليها من مستحقات للجنة الحدود، وأن تتعاون فيما عدا ذلك تعاوننا تاما مع اللجنة، على نحو ما طلب مجلس الأمن في قراره ١٥٣١ (٢٠٠٤).

٣٥ - ولا يرجح أن تنجح عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا إن ظل الطرفان غير راغبين في المضي قدما وتوفيق مواقفهما. لقد مضت أربع سنوات على انتهاء الأعمال العدائية وحن الوقت الآن لكي يبدي الطرفان مزيدا من المرونة. ومن المؤمل أن تدرك الحكومتان، أن

تفسرا لشعبيهما، أن من الضروري القيام باختيارات عقلانية للخروج من حالة الجمود الحالي، وإلا ستتضرر المساعي السلمية برمتها. ومن جهة أخرى، فلا غرو أن إنهاء عملية السلام في وقت مبكر سيتيح لكلا البلدين فرصة جني ثمار السلام والتركيز على عنصرين ضروريين للغاية هما التعمير والتنمية.

٣٦ - أما فيما يتعلق بالمساعي الحميدة التي عرضتها، فليس في نيتي إنشاء آلية بديلة للجنة الحدود أو إعادة التفاوض بشأن قرارها النهائي والملزوم. بيد أن الرئيس إسبابس طلب توضيح المسائل التي قد يرغب مبعوثي الخاص، السيد لويد أكسووردي، في إثارتها مع مبعوثه الخاص. وثمة مشاورات أخرى تجري بهذا الشأن. وأدعو الطرفين إلى الاستفادة من المساعي الحميدة التي عرضتها وإلى المشاركة البناءة مع مبعوثي الخاص.

٣٧ - لقد أكدنا في مناسبات عديدة أن الطرفين نفسيهما هما الكفيلان في نهاية المطاف بإحلال السلام في البلدين. لكن المجتمع الدولي قام ولا يزال يقوم بدور هام في عملية السلام التي استثمر فيها استثمارات سياسية ومالية كبيرة. ورغم أنني لا أشك في أن شركاءنا الدوليين سيواصلون إبداء تأييدهم الكامل لهدفنا المشترك، فإني أشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة إشراك الطرفين وإلى النظر بعناية فيما يمكن القيام به لمساعدتهما على تنويع هذه العملية بالنجاح.

٣٨ - إنني أدرك إدراكا تاما أن ثمة تساؤلات متزايدة في الظروف الراهنة بشأن فعالية البعثة على المدى الطويل وشكلها المقبل على أرض الواقع. وقد شرعت، وفقا للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤)، في إجراء استعراض لمدى فعالية البعثة بغية تكييف عملياتها وتبسيطها حسب الاقتضاء، واضعا في اعتباري الولاية الحالية للبعثة وضرورة المحافظة على سلامة الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار. ومن نافلة القول إنه لا ينبغي إجراء أي تغييرات دون النظر بعناية في الآثار المحتملة لعملية السلام والنتائج المحققة حتى الآن.

٣٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للجهود الدؤوبة التي بذلها ممثلي الخاص والبعثة كلها، وكذلك للدعم الذي قدمه كافة الشركاء الميدانيين، بما في ذلك فريقا الأمم المتحدة القطريان وسائر الوكالات الإنسانية. وأود أيضا أن أشيد بالعمل المضي الذي قام به ممثلي الخاص وبالدعم الهام الذي قدمه كافة شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية الأخرى، والبلدان المساهمة بقوات.

## المرفق الأول

### التقرير الثالث عشر عن أعمال لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية

- ١ - هذا هو التقرير الثالث عشر للجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، وهو يغطي الفترة من ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- ٢ - لم تتمكن اللجنة للأسف، كما أشارت في تقريرها الثاني عشر، لأسباب خارجة عن إرادتها، من إحراز تقدم في أنشطة ترسيم الحدود التي تقوم بها. وليس للجنة علم بأي تطورات حصلت خلال الفترة المستعرضة حاليا تدعوها إلى تنقيح ما خلصت إليه من أنهما لا تستطيع أن تقوم بشيء آخر ما لم تتغير مواقف أحد الطرفين أو الطرفين معا.
- ٣ - وكما جاء في التقرير الثاني عشر، فإن اللجنة، وفاء منها بالتزامها بمواصلة عملها، على النحو المتوخى في اتفاق الجزائر، إذ حظيت بتعاون كامل من الطرفين، أقيمت على وجودها في المنطقة، لكنها قلصت نشاطها إلى الحد الأدنى الذي يمكنها من استئناف عملها، عندما يتيح لها الطرفان ذلك. ولا يزال مكتبها الميدانيان يعملان في عاصمتي البلدين بعدد مخفض من الموظفين. بيد أن اللجنة ليس بوسعها، بالنظر إلى الآثار المالية الناجمة عن التأخر في عملية ترسيم الحدود، الحفاظ على وجودها في المنطقة إلى ما لا نهاية. وهي تعرب عن أملها في أن يتعاون الطرفان معها "بالكامل وعلى الفور" كما نصت عليه الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤) وفي أن يمكنها بالتالي من استئناف مهمتها.
- ٤ - وقد قدم الاستشاري الخاص تقارير مرحلية إلى الطرفين عن طريق أمين اللجنة في ١٥ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وورد في كل منها أنه "ما دام الطرفان لم يمكنا اللجنة من استئناف نشاطها، لم يجر إحراز تقدم في [آذار/مارس] [نيسان/أبريل] [أيار/مايو] فليس هناك ما يمكن تقديم تقرير عنه".
- ٥ - وبموجب الفقرة ١٧ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر، يطلب من الطرفين أن يتحملا نفقات اللجنة مناصفة ومن ثم يتعين على الطرفين إيداع مبالغ في فترات زمنية منتظمة. وقد سددت إريتريا آخر مبلغ مستحق عليها بينما لم تفعل إثيوبيا ذلك رغم الرسائل التذكيرية المتكررة التي أرسلت إليها، بما في ذلك ما ورد في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤). ولذلك، تعذر على اللجنة تسديد بعض النفقات المتكبدة المستحقة ولا توجد لديها اعتمادات لتمويل استئناف أي نشاط من أنشطتها.

(توقيع) السير إليهو لاوترباخ

رئيس اللجنة

٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

## المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٦			٦	الاتحاد الروسي
	٩٦٥	١٥	٩٤٣	٧	الأردن
	٥	٢		٣	إسبانيا
-	٢	٢			أستراليا
	٢			٢	ألمانيا
	٤١	٣	٣٣	٥	أوروغواي
	٧			٧	أوكرانيا
	٣			٣	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١	٤٤	١	٤٣		إيطاليا
	٣			٣	باراغواي
	٧	٢		٥	بلغاريا
	١٧٩	٤	١٦٨	٧	بنغلاديش
	٢	٢			بنن
	٩			٩	البوسنة والهرسك
	٦			٦	بولندا
	٣			٣	بيرو
	٥	٣		٢	تونس
	٨			٨	الجزائر
	٢			٢	الجمهورية التشيكية
	١١	٣		٨	جمهورية تنزانيا المتحدة
	٨	٣		٥	جنوب أفريقيا
	٤			٤	الدانمرك
	٨			٨	رومانيا
	١٣	٣		١٠	زامبيا
	٧٦	١	٧٥		سلوفاكيا
	٦			٦	السويد
	٤			٤	سويسرا
	٦			٦	الصين
	٤	صفر		٤	غامبيا
	١٨	٦		١٢	غانا
	١	١			فرنسا
	١٨٩	١٢	١٧٠	٧	فنلندا

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
	٧			٧	كرواتيا
١	٦٩٤	١٢	٦٧١	١١	كينيا
	١١	٤		٧	ماليزيا
١	٣	٢		١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٥	١		٤	ناميبيا
	٥			٥	النرويج
	٣	١		٢	النمسا
	٥			٥	نيبال
	١١	٤		٧	نيجيريا
	١٥٥١	٢٠	١٥٢٣	٨	الهند
	٧			٧	الولايات المتحدة الأمريكية
	٢			٢	اليونان
٣	٣٩٥١	١٠٧	٣٦٢٦	٢١٨	المجموع